نظرة سريعة على خارطة المرشحين لرئاسة الحكومة العراقية بمن فيهم الجعفري

سمير عبيد *

■ «اللهم ابعد عن مقالنا قراء المانشيت، والمتحاملين، وأصحاب القرارات المسبقة.. وابعد عنا المستشيخين الذين يعتقدون ان لا ترخيص لأي وجهة نظر أخرى الا من خلالهم»!

لذا فعندما نكتب وجهة النظر الخاصة بنا لا نمر على مكاتب السفارات، ولا على مكاتب الأحزاب والمخابرات اطلاقا، فنحن نكتب عن بلدنا وأهلنا وشعبنا، وعن أمتنا العربية والاسلامية، وهذا حقنا المشروع، وبالتالي لا توجد قوة في العالم تكمم أفواهنا، أو تحاول كسر أقلامنا، وبالتالي لا يعنينا قول المستشيخين والمستفحلين الجُدد، والذين يدعون المعارضة والمقاومة الوهميتين، فالمعارضة والمقاومة معروفة ميادينها ورجالها بالنسبة للخارطة العراقية، لهذا وضعنا في آذاننا القطن ومنذ زمن من صراخ الذين يدعون قيادة المقاومة، ويدعون هم لوحدهم الذين يقاومون الاحتلال والباطل، ويحاولون رفع الفيتو ضد أي صوت وأي قلم، وضد المقاومين أنفسهم!

يمر العراق بمنعطف خطير جدا، وكلنا مطالبون بالوقوف لمنع انزلاق العراق بالحرب الأهلية أو الحزبية أو المناطقية أو القبلية أو الميليشياتية، وكلنا مطالبون بالوقوف ضد الذين يريدون وضع الشعب العراقي أمام خيارين لا ثالث لهما، فأما الحرب الأهلية أو القبول بالتقسيم، فهذه استراتيجية مشروخة لا تخدم الشعب العراقي، وان الأكثر فائدة للشعب العراقي هو العدالة في توزيع الثروات والحقوق والمناصب والوظائف وكل شيء، فهذا لسنا بحاجة الى التقسيم، ولسنا مضطرين الى الحرب الأهلية التي لو حصلت ـ لا سمح الله ـ فسوف تحرق ماتبقى من العراق وأهله، وان من يريد جر العراق الى الاحتراب الداخلي وضمن منظور طائفي أو أهلي أو حزبي، فهو يحمل فتيل الفتنة، وبما ان الفتنة أشد من القتل، اذن فان حكم هؤلاء الذين يرفعون فتائل الحرب الأهلية ويبشرون بها ما هم الا قتلة، وهناك عقوبة شرعية ودينية ووضعية للقتلة!

لذا على جميع السياسيين والمحللين والصحافيين، وحتى على المعارضين للاحتلال وللعملية السياسية في العراق النظر للأمور ومجريات الأحداث بحكمة وتأنٍ، فالقضية ليست ابراهيم الجعفري اطلاقا، ولقد قالها كاتبُ المقال من قبل، وتحامل عليه البعض بأشد الكلمات لقصر نظرهم ووحل فكرهم.

وللعلم فالجعفري ليس قديسا فهو قبل بالاحتلال، وجاء مع الاحتلال، ومارس مهامه بمجلس الحكم وبالحكومة المؤقتة ورأس الحكومة في الفترة الانتقالية، وحصلت في فترة رئاسته أخطاء لا تغتفر ولكن من يتحمل هذه الأخطاء ليس الجعفري لوحده بل جميع أعضاء الفريق الحكومي والسياسي.

وان سبب تلك الأخطاء هو الفوضى العارمة في العراق في المستوى السياسي والأمني، وسببها الآخر هو عدم انسجام الفريق الحكومي حيث لم ينسجم حتى بنسبة 50 %، فكانت الحكومة ولازالت عبارة عن كيس من السمنت الرطب والذي كلما زادت رطوبته انقلب الى فصوص متجاورة ومتناحرة يجمعها كيس الورق فقط، لذا فأي صدع للكيس تتولد المشكلة، وتقل الفائدة من هكذا سمنت (مضروب)!

اذن علينا تشخيص المشكلة وبجرأة، وهي أن هناك عصابات صغيرة داخل الحكومة العراقية ،وداخل التركيبة السياسية في العراق، مهمتها صناعة المشاكل للفريق الحكومي والسياسي، وصناعة الخصوم من الداخل والخارج، ومنع الشرفاء من تبوأ أي موقع ومنصب، واعفاء الوطنيين والشرفاء من وظائفهم ومواقعهم، ومنع أي جهد يصب في المصارحة والمصالحة الوطنية، والعمل على ألغاء وجهات النظر الأخرى، واختيار الناس الذين يصبحون شماعة لأخطاء الآخرين.

وان الغريب في الأمر ان معظم تلك العصابات تحميها حراب الاحتلال والمليشيات، وبالتالي هي مشكلة من صنع الاحتلال نفسه، وذلك نتيجة غباء مفرط في فهم الشخصية العراقية والوضع العراقي، وغباء مفرط في ابداع الحلول الناجعة، لأن الاحتلال يعالج الخطأ بالخطأ، ونتيجة ذلك تولدت الأدران وتفريخ تلك العصابات، ولكن السؤال: هل الاحتلال يعني ما يفعل وضمن استراتيجية ما، أم أنه غبي لدرجة الشفقة؟

فنتيجة ذلك أصبح الوضع العراقي اضحوكة للعالم، ومصدراً من مصادر صناعة النكتة، وبنفس الوقت مصدراً من مصادر صناعة الاشاعة، والهدف كي يقبل الشعب العراقي بأي فريق حكومي وبأي بديل، وحتما ان البديل يلبي طلبات الاحتلال بالدرجة الأولى، وهنا لا نريد تزكية الجعفري أو غيره فكلهم سواسية بالنسبة لتعاملهم مع المحتل، وكلهم سواسية في القدوم والعمل، بل الفرق هو في التعامل والمشروع.

لذا فبما ان (تيارالجعفري والتيار الصدري) لا يريدان التنازل عن مدينة (كركوك) الغنية بالنفط الى الأكراد، فهذا يعني الوقوف معهما لأنها خطوة جيدة وتستحق التأمل، ولكن هذا يتطلب من تيار الجعفري والتيار الصدري اعطاء الضمانات للشعب ولنا، ولجميع الذين يريدون الوقوف معهما في هذه النقطة... ونكرر في هذه النقطة.

فالأجدر بالشعب العراقي الوقوف مع هذين التيارين رغم الاختلاف بوجهات النظر، لأن التفريط بمدينة (كركوك) يعني التفريط بالعراق، والتفريط بالشرف كله، ويعني القبول بالعملية السلمية مع الكيان الصهيوني (اسرائيل)، لأنه حتى الطفل العراقي في الوسط والجنوب يعرف ان في حالة التنازل عن كركوك يعني أنها وُهبت الى اسرائيل، وسيصبح العرب الذين يعيشون فيها مشردين ونازحين، وسيصبح التركمان الذين هم الأكثرية فيها وأصحاب الكلمة الفصل بموضوعها تحت حراب الأكراد واسرائيل!

أما من الناحية الاستراتيجية والمستقبلية، فان اعطاء كركوك الى الأكراد يعني انتقال حدود اسرائيل الى حدود العراق وتكريت.. فمن يريد تحمل هذا الخطأ السياسي والاستراتيجي فعليه محاربة الجعفري والتيار الصدري والقبول باستيلاء الأكراد على كركوك ومن ورائهم اسرائيل.. لذا علينا قبول الجعفري على مضض ان كان فعلا هو صادق في موقفه تجاه كركوك، فالمضض هنا يعني الدهاء السياسي، وليس بالضرورة الولاء والمحبة اطلاقا، أي تطبيق مبدأ الأهم على المهم.

وان هكذا تكتيك هو فن من الفنون السياسية، ولا يعني أننا قبلنا الجعفري زعيما مسلطا، أو قبلنا التيار الصدري مدرسة سياسية مفروضة، ولكننا سنربح العراق بكركوك الغنية بالنفط (خصوصا اذا صدق الجعفري والتيار الصدري) وهنا سنربح الأكثرية التركمانية لتكون قوة الى الجانب العربي في حالة اصرار الجانب الكردي على الانفصال أو الادارة الذاتية.

لذا فنحن مع منطق سماحة السيد (مقتدى الصدر) عندما قال ـ اذا أراد الأكراد الانفصال فلينفصلوا الآن وليس بعد عام أو عامين ـ وهو المنطق السليم والمنطقي، والمنطق الذي ينهي العملية الجدلية العقيمة، فهو تشخيص للداء.

ولكن... هل أن الحل بتغيير الجعفري؟

نعتقد ان التحامل على الجعفري ناجم عن مسائل شخصية بالنسبة للشخصيات السياسية التي ترى بالجعفري أنه غير مؤهل لهذا المنصب، بحيث لو كان مكان الجعفري ـ تشيرشل ـ نفسه لكان بموقف الجعفري، والسبب لأن الفريق الحكومي غير متجانس، وغير كفوء، وغير منتج، وغير صريح، وكل مجموعة لها نواياها الخاصة.

أما التحامل الكردي على الجعفري فسببه هو الفقرة (58) الخاصة بمدينة كركوك، والتي وهبها لهم من خلالها اليهودي الذي كتب قانون ادارة الدولة العراقية ـ نوح فليدمان ـ وبالأحرى هو لم يهبها الى الأكراد، بل وهب كركوك ونفطها وخيراتها الى شعبه وأهله في اسرائيل من خلال الأكراد، وهنا بيت القصيد من وجود هذه الفقرة (علما ان اسرائيل متربصة وجاهزة للانقضاض على كركوك، وهي كامنة في منتجع دوكان في شمال العراق منذ عامين تقريبا). أما الشخصيات السنية المعترضة على الجعفري، فهي اما تسبح في البحر الكردي، أو تسبح في مستنقع لهاث المناصب والدليل لم يقدموا لنا حلولا، أو أنها تسبح في بحر الاشاعة التي أطلقها الاحتلال وبمساعدة الأكراد، وهي ان من يقوم بقتل السنة وتفجير مساجدهم هم منتسبو وزارة الداخلية ومنظمة بدر وكوادر حزب الدعوة.

ولكن الحقيقة ان من يقتل السنة هي خلايا زج بها الاحتلال في وزارة الداخلية وفي وزارة الدفاع ومهمتها قتل السنة وتفجير مساجدهم تارة، وقتل الشيعة وتفجير حسينياتهم تارة أخرى، وان وزيري الداخلية والدفاع يعرفان هذه الحقيقة، وان أغلب السياسيين العراقيين في داخل التركيبة السياسية يعرفون هذه الحقيقة التي تم تنظيمها على الطريقة (السلفادورية) ولكن جميع الأطراف صامتة خوفا من فقدان المناصب والجاه والحمايات والبرستيج (وهنا لا ندافع عن أخطاء وزارة الداخلية ولا عن أفعال منظمة بدر) فالطرف الأول والثاني ارتكب كثيراً من الأخطاء والتجاوزات.

ولقد نجح الاحتلال في نسب تلك الأفعال الى الأطراف الشيعية كون هذه الأطراف تدير وزارة الداخلية والمنظمات الفاعلة، وكونها لا تمتلك الاعلام الجيد، والصانع للخبر والحدث والتحليل، والقوي في رد التهمة والاشاعة، فرغم اتساع خارطتهم الاعلامية ولكنهم لم يردوا التهمة أبدا، بل (ان أعلام هذه الأطراف لا يجيد غير الشتم والتسقيط وزرع الفتنة بين العراقيين من جانب، والتركيز على استراتيجية اللطم من الجانب الآخر).

ونتيجة ذلك انغمست بعض الأطراف الشيعية في اللعبة تحت مبدأ (ما دمت أنا متهم حتى وان كنت في بيتي فما المانع أن أقوم بما يُشاع) وهكذا انغمست بعض الأطراف السنية أيضا وتحت نفس التفسير، ولكن هذه الأفعال وهذه السيناريوهات خطر حقيقي على الشعب العراقي خصوصا اذا غاب العقلاء وصوت العقل.

ويبقى الفصيل الذي نعتبره من وجهة نظرنا هو الأخطر، وهو فصيل من داخل الائتلاف الموحد له علاقات واتفاقيات سرية مع الأكراد، ولا يعرفها الحلفاء الذين معه في الائتلاف الموحد، وكذلك له اتفاقيات سرية مع الاحتلال أيضا، فهو يتحمل مسؤولية ما يحدث من تأخر في حسم الأمور، وهو يتحمل مسؤولية تشظي الكتل السياسية داخل الائتلاف. فان الخاسر الأول هو المواطن العراقي والعراق، ولكن على ما يبدو تبلور أخيرا نوع من الوعي داخل الائتلاف الموحد، حيث تم تشخيص هذا الفصيل بشكل دقيق (وهذه المعلومات من شخصية ذات وزن ثقيل من كتلة الائتلاف الموحد هذا اليوم) بحيث اتفقت بعض الخطوط على تحجيم هذا الفصيل الذي تبين أنه يتحرك بأجندة خارجية وبنسبة تصل الى 95 % وانه على علاقات مريبة مع الأكراد ونتيجة هذا الاصطفاف داخل الائتلاف ضد هذا الفصيل أخذ يتحرك أعضاؤه على القبائل والمآتم والأفراح لتقديم العزاء والتهاني، ولكنهم لا يجدون ترحابا مما اضطر بعضهم للسفر خارج حدود العراق، بحيث أخذ هذا الفصيل بالتبرع لبعض المآتم والقبائل (بالطحين والسكر والزيوت والشاي) وغير ذلك حيث تبقى المواد في العراء دون استلامها من قبل الجهات المقصودة، كاشارة واضحة لرفض توجهات هذا الفصيل الذي اضمحلت شعبيته حتى في النجف نفسها.

المرشحان أبو اسراء المالكي وأبو بلال الأديب!

فنتيجة هذه التطورات لازال (الجعفري) قويا خصوصا عندما تسير الأمور الى التصويت داخل الائتلاف، حيث أصبحت الأغلبية داخل الائتلاف مع الجعفري، فان حدث التصويت داخل الائتلاف وبنفس الطريقة السابقة سوف يتراجع السيد عادل عبد المهدي كثيرا نتيجة تغير قواعد اللعبة، وبالتالي سيفلت الجعفري حتى من التصويت داخل البرلمان، ولكن الكتل في الجانب الآخر قد لا تحضر جلسة البرلمان، وهنا تعود الأمور الى نقطة الصفر..

لهذا تم ترشيح كل من (أبو اسراء جواد المالكي ـ أبو بلال الأديب) وهما من حزب الدعوة، وان السيد أبو اسراء المالكي هو الشخص الثاني في حزب الدعوة (جناح الجعفري)، وهو معارض قديم ومخضرم، ومن الذين نشروا عشرات المقالات ضد النظام السابق، وشخصية معروفة في أوساط المعارضة العراقية في الخارج، ومن العراقيين الذين هربوا من بطش النظام الى ايران ثم الى سورية ثم الى بريطانيا، وعاد بعد سقوط النظام، وهو عربي من القبائل العربية التي تقطن مدينة (سدة الهندية) بمحافظة كربلاء، وكان والده وزيرا للتعليم وهو المرحوم أبو المحاسن المالكي في الحكومات التي سبقت حزب البعث، ويمتاز الرجل بالتقشف وعدم اللجوء الى (الفخفخة) ولكنه عنيد جدا في العمل السياسي والتحاوري، وعنيد جدا حتى ضد الاحتلال، وضد الكويت بالذات، ومن الذين يخططون لطرد الاحتلال في حالة سير عجلة الحكومة (وهذا من مصدر مقرب من الرجل)، ولكنه من المتحاملين جدا على حزب البعث، ومن المتشبثين بعملية اجتثاث البعث، ولكنه مع هذا رجل يجيد الحوار والانصات.

أما السيد (أبو بلال الأديب) فهو اختيار الحل الوسط، فالرجل من تنظيم حزب الدعوة ومن زملاء المالكي في ايران، وله كتابات صحافية كثيرة حيث مارس الصحافة لزمن طويل، ومن ثم نشر عشرات الدراسات الخاصة بالقضية العراقية وبالملف العربي الايراني، وله نشاط اعلامي معروف وهو من المعارضين لنظام صدام حسين، وأنه من (المسفرين) حيث كان في مدينة كربلاء، وهو مؤسس تنظيم الكوادر الاسلامية وكان في حينها بمثابة انشقاق أو ثورة على ذهاب المجلس الأعلى وحزب الدعوة الى واشنطن،ولقد دارت المؤتمرات الخاصة بالكوادر في حينها في ايران، ولقد نشرت عنها في حينها الصحف العربية والأجنبية، ولقد فاز الرجل بمقعد في الجمعية الوطنية في الدورة المؤقتة، وكذلك في المرحلة الانتقالية، وكان يرأس (لجنة المصالحة الوطنية) في الجمعية الوطنية، يمتاز الرجل بمنطق وسطي مع جميع الأطراف، ولكنه متحفظ نوعا ما، ولا يمكنك قراءة نواياه ووجهه عند أشد الأمور حساسية.

ولكن هل تُحسم الأمور على هذه الطريقة، أم تتغير اللعبة خصوصا بعد اعلان طهران أنها نجحت في انتاج مواد القنبلة النووية؟

ملاحظة:

المقال من منظور تحليلي بحت، وليست وجهة نظر مصدرة للناس، أو هي دعاية للجعفري أو للمرشحين الآخرين، فالكاتب له موقفه من الاحتلال ولن يتزحزح حيث الرفض والمطالبة برحيله وأنه سبب المأساة الحقيقية في العراق، وله موقفه الخاص من العملية السياسية في العراق، وكذلك له موقفه الرافض لجميع عمليات التفجير الاجرامية ضد الأبرياء في المدارس والطرقات والأسواق.

* كاتب ومحلل سياسي عراقي

عضو الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة ومنطق المكابرة

هشام نفاع *

■ اختتم النائب في الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة اجاباته ضمن مقابلة معه (جريدة فصل المقال، 7 نيسان ـ ابريل 2006) بالقول: «الواقعية دائما مفيدة لغرض تغيير الواقع».

والسؤال: هل التزم هو نفسه بمغزى جملته هذه، في المقابلة نفسها؟

ضمن رده على أحد الاسئلة قال بشارة ما يلي: «التجمع الوطني الديمقراطي هو، سياسيا، القوة الأولى في الشارع العربي، وهذا لا شك فيه».

يحق للقارئ أن يتساءل عن هذا القول الفصل قياسا بحقيقة أن التجمع هو أصغر حزب بين الجماهير العربية في اسرائيل (رغم تحالفه مع حزبين اضافيين)، وأنه القائمة الصغرى على الاطلاق في الكنيست، من حيث عدد مؤيديه، فعليا، اقتراعا. (التجمع ارتبط بحزبين اضافيين ونالوا معا حوالي 71 ألف صوت، مقابل تحالف الحركة الاسلامية والحزب العربي الديمقراطي والحركة العربية للتغيير الذين نالوا معا حوالي 93 ألف صوت، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي نالت وحدها دون تحالفات حوالي 86 ألف صوت).

تسويغ النائب بشارة لقوله السالف بشأن منح الريادة لحزبه، جاء بهذه الكلمات: «أعني هنا من ناحية الموقف السياسي وحجم القوى المرتبطة والمؤيدة لهذا الموقف وأنا على يقين من أنه ليس هناك تيار آخر لديه مشروع سياسي يلتف حوله هذا العدد من الناس لكن هناك فرقا بين القوة السياسية النابعة من الطرح والنهج المثابر والمصداقية والتنظيم وبين لغة الصناديق».

عمليا، يقترح النائب بشارة على القراء تغيير المعايير التي تُقرر حسبها قوة الأحزاب. وبدلا من النظر الى ما حققه الحزب، أي حزب، من عدد مؤيدين في الانتخابات، يجب ـ برأيه ـ النظر الى «الموقف السياسي وحجم القوى المرتبطة والمؤيدة لهذا الموقف».

سأفترض جدلا أن أسلوب القياس الذي يقترحه بشارة مقبول وقابل للاعتماد. فهل سيعني هذا أن حزبه هو الأكبر وفقا لهذه المقاييس الجديدة؟

سأحاول الاقتراب من الاجابة حسب المثال التالي:

لو أن الأخوات والأخوة في حزب «دعم» الصغير (نال حوالي 2000 صوت)، مثلا، قالوا عن حزبهم ما يقوله بشارة عن حزبه، فهل سيستطيع معارضتهم؟ وبأية ادعاءات مضادة؟

أي: لو قالوا: «ان حزبنا (دعم) هو القوة الأولى من ناحية الموقف السياسي وحجم القوى المرتبطة والمؤيدة لهذا الموقف»، فهل يمكن القول لهم: لا، لا، أنتم لستم القوة الأولى! هل يمكن للنائب بشارة أن يعارض أي خصم له بشأن تقسيمة حجم القوى، وفقا للمقاييس المختلفة التي يقترح هو وضعها؟

وتزداد صعوبة المعضلة حين نأخذ تتمة اجابة النائب بشارة اذ أضاف: «فالقوة الاولى هي شرط ضروري لكنه ليس كافيا للثانية، أي لتترجم في الصناديق».

وفقا لهذه المنهجية اللافتة، فان تحديد حجم القوة البرلمانية لا يفترض أن يتم، بالضرورة، حسب أدوات القياس البرلمانية. وعليه، فيمكن لكل حزب القول: ما تقوله الصناديق ليس الشرط الكافي لتحديد قوة القوة السياسية، وبناء عليه فنحن القوة الأولى.

ولو تشدد أحدهم في مسألة استبعاد النائب بشارة لامتحان الصناديق، ورفض قبول هذا الامتحان بوصفه «شرطا ضروريا»، فيمكن عندها لأية قوى حقيقية غير حزبية بل حتى قوى مفترضة، سواء أشاركت في العملية الانتخابية أم لا أن تقول: نحن القوة الأولى.

سأتعاطى بجدية مع مقاييس النائب بشارة الجديدة. وهي: الموقف السياسي، وحجم القوى المرتبطة والمؤيدة لهذا الموقف. وربما يكون هذا مقياسا واحدا مؤلفا من شقين، أو مقياسا مركبا مركزه الموقف، ومداره مدى قدرته على استقطاب الارتباط به وتأييده.

سؤال: لماذا لا ينطبق هذا على حركة مقاطعة الانتخابات؟ فدعاتها (على تباينات منطلقاتهم) قادرون على اعتماد هذه المقاييس المقترحة، بل تلقفها، بهدف القول: نحن الأقوى، فلدينا موقف سياسي، وحجم القوى التي تؤيدنا يفوق حجم تأييد كل واحد من الأحزاب الفاعلة بين الجماهير العربية. وهم بهذا لا يرفضون امتحان الصندوق كونهم مقاطعين، بل يستعملونه من باب النفي. (حوالي 40 % من الجماهير العربية لم يصوتوا).

ادعاء مضاد مفترض على ما أقوله قد يكون التالي: ولكن المقاطعة تشمل لامبالين ومحبطين وليس بالضرورة أصحاب موقف للمقاطعة.

جواب: أنا موافق تماما. ولكن هذا ليس نقاشي أنا، بل هو استنتاج مما يطرحه بشارة، لأنه يُقصي القياس.

ولنتابع: نحن في باب تلخيص انتخابات برلمانية، فكيف تُقاس قوة الأحزاب في العمليات البرلمانية، أليس بما تحققه في صناديق الاقتراع للبرلمان؟

حسنا، فالنائب بشارة يريد تغيير القياس والمقياس، وهو ما يدفع لطرح السؤال التالي: ما هي معايير قياس الموقف السياسي في سياق تحديد قوة الحزب الذي يطرح ذلك الموقف، ضمن عملية انتخابية؟

هذا السؤال (النابع من فرضيات بشارة) صعب، ليس لأنه معقد فكريا أو عميق الغور، بل لكونه يحمل تناقضا داخليا، لأنه مشتق من تحييد للمعايير الحسابية ـ العلمية للقياس، وأيضا من اقصاء سياق قياس قوة الأحزاب بخصوص الانتخابات، بشكل يبقيه سؤالا حول ما هو مجرد. وفي هذه الحال أسأل: كيف يمكن قياس القضايا المجردة من القياس، كيف السبيل لتحديد قوة المجرد؟ وهل يمكن تناول ما تم تجريده، في سياق مفاضلات القوة أو أية مفاضلات أخرى؟ هل يمكن اخضاع المجرد للنسبية؟

المشكلة في المجرد، أنه، بحكم تعريفه، خارج (تم اخراجه) عن سياق القياس. فهو نقيض النسبي. والنسبي فقط يسمح باجراء المقارنات. والقياس في حالتنا هو شكل من أشكال المقارنات (الحسابية، مثلا).

أما المجرد، فهو أشبه بمفهوم مثالي، مطلق، لا يحتكم الى أدوات لأنه منزوع من أي سياق قادر على توفير طريقة لقياسه أو مفاضلته/مقارنته بغيره.

المشكلة أعوص من هذا بكثير. فحين يتم رفض أدوات القياس المقبولة، وتحويل الموقف السياسي الى مفهوم مجرد (في سياق قياس قوته وليس أخلاقيته، مثلا)، والقول، في الوقت نفسه، ان هذا المجرد هو ما يحدد مفهوم «الأقوى»، فان ما يُراد له أن يكون مجردا من القياس، يُطرح في سياق القياس نفسه، للقول بأنه هو نفسه المقياس والبرهان على أن هذا الموقف المجرد هو الأقوى! ولنلاحظ أن كلمة أقوى تأتي على وزن «أفعل»، وهو الوزن الذي يفيد المفاضلة: هذا أقوى/ أضعف/ أسخف من ذاك.

ما جرى عمليا هو التالي: لقد جرد النائب بشارة مفهوم قوة الحزب السياسي من سياقه الانتخابي (الذي يُقاس حسابيا بعدد الأصوات)، كي يقول انه غير خاضع للمقياس المقبول، بهدف الخروج باستنتاج مفادُه أن موقفه السياسي، الذي لا يقبل مفاضلة، هو الأقوى. أقوى مماذا؟ أقوى من الموقف السياسي لدى آخرين. كيف؟ هكذا.

سيكون من التجني عدم الأخذ بتتمة مقياس بشارة، فهو لم يتحدث عن الموقف السياسي فحسب، بل أضاف: «وحجم القوى المرتبطة والمؤيدة لهذا الموقف». سيبدو للوهلة الأولى، أن هذه الاضافة تنقذ الموقف، لكنها في الحقيقة تزيده تعقيدا.

سؤال مطلوب: كيف تقاس قوة الموقف السياسي استنادا الى حجم القوى المرتبطة بهذا الموقف والمؤيدة له؟

هنا، خلافا لاحتمالات التفسير الأولى، تمت الاشارة بوضوح الى «حجم» القوى. فكيف يُقاس الحجم؟

هنا لا يعود بالامكان الاحتماء بالتجريد. لأن الحديث هو عن «حجم». والحجم بتعريفه خاضع للمفاضلة والمقارنة ونسبية القياس. لأنه حتى لو وافقنا على أن الموقف السياسي قابل للصياغة المجردة المثالية، افتراضا، فان المفهوم «حجم» هو أداة قياس نسبية بحكم التعريف، بامتياز.

مرة أخرى: كيف يُقاس «حجم» القوى المؤيدة لموقف سياسي ما، في وقت يتم فيه تلخيص نتائج عملية انتخابية؟ هل يوجد أمامنا غير احتساب حجم التأييد كما يملكها»، اذا، فحزبه وحده يملك الرؤية والتصور. وعلى هذا ينطبق ما قيل عن مفهوم الموقف السياسي المجرد أعلاه، ولكن بفارق واحد وهو قوله الصريح أن الآخرين لا يملكون تصورا ولا رؤية. ليس مثلا أن تصوراتهم ورؤاهم هشة، أو ضبابية أو اشكالية أو حتى مخطوءة.. بل ان كل الأحزاب الأخرى لا تملك تصورات ولا رؤى!

لكن بشارة، في معرض تسويغاته لما أفضت اليه الانتخابات، لا يهاجم الخصوم العرب (أو يلغيهم بالأحرى) فحسب، بل يحمل عضوات وأعضاء حزبه التجمع أنفسهم المسؤولية عما حدث، بقوله: «قصر جزء كبير من أعضاء التجمع بالقيام بدوره، حتى في محيطه وشارعه وبيئته القريبة. وبقي الأمر معتمدا في الكثير من الحالات على أقلية من أعضاء التجمع في البلدة، فيما اكتفى أعضاء ونشطاء آخرون بالارتكان الى قوة طرح التجمع السياسية». (لاحظوا لوم الكوادر وابعاد المسؤولية عن دوائر القيادة).

الغريب أن النائب بشارة ينافي المنطق في لومه هذا، أيضا.. فهل توجد حاجة في تحميل أحد، سواء أكان من الخصوم أم من أعضاء حزبه، أية مسؤولية، طالما أن التجمع خرج من الانتخابات بوصفه القوة السياسية الأولى، كما يدعي؟ هل يحتاج من حقق البطولة والريادة أن يبحث عن مسؤولين يحملهم أخطاء حصوله على الأولوية؟

مرة أخرى، ليس لدي تفسير منطقي. لكن كلمة واحدة وردت على لسان بشارة قالت الكثير، ولنقرأ ما جاء في أواخر المقابلة: «ما زلت أعتقد أن قوة التجمع الحالية من الأصوات هي أكثر من مئة ألف صوت لكن تكرار ذلك هو مكابرة يجب أن لا تعزي أي عضو تجمع قصر في القيام بواجبه أو قام بواجبه لكن لم يتقن ذلك».

أرجو الالتفات الى كلمة السر: مكابرة!

* كاتب من فلسطين

الجزائر: الجبهة الاسلامية للانقاذ من المغالبة الى الأفول

يزيد بوعنان *

■ لقد كان مسار الجبهة الاسلامية للانقاذ مليئا بالأحداث المتسارعة والغريبة، فمنذ انشائها في شهر اذار (مارس) من سنة 1989 مستفيدة بذلك من جو الحريات الذي أشاعه الرئيس السابق الشاذلي بن جديد والأسهم السياسية لهذا الحزب في صعود وهبوط، فمن المطالبة والمغالبة الى المواجهة المسلحة مع النظام الذي وقف حجر عثرة أمام تحقيق الرغبات الملحة لهذا الحزب وأنصاره ـ الذين كانوا يعدون بالملايين ـ في الوصول الى الحكم عن طريق انتخابات تشريعية أقر الجميع بأنها كانت حرة ونزيهة، ولكن مسار الأحداث اتخذ الوجهة التي لم ينتظرها أحد حتى وصلنا الى ما نحن عليه الآن، والسؤال المطروح: ما مستقبل جبهة الانقاذ في ظل التوجهات السياسية الراهنة؟ وهل بامكانه أن يسترجع بريقه السياسي بعد حالة الوهن والترهل والانشقاق الذي أصاب مختلف الفصائل والتيارات المنضوية تحت هذا الحزب؟

هل أخطأ الفيس باتباعه سياسة المغالبة؟

لم تكد جبهة الانقاذ تكمل هيكلتها التنظيمية سنة 1989 بعد أن استفادت من جو التفتح الديمقراطي الذي أشاعه الرئيس الشاذلي بن جديد بعيد التصويت على تعديل الدستور في شباط (فبراير) 1989 والذي سمح بانشاء أحزاب ومنظمات ـ اثر اللقاء التاريخي بين زعماء الحركة الاسلامية والذي ضم: احمد سحنون، محفوظ نحناح، علي بلحاج، وغيرهم مع الرئيس الجزائري ـ حتى بدأت جبهة الانقاذ تستعد لدخول حلبة التنافس السياسي، بدءا بالمجالس البلدية في حزيران (يونيو) 1990 والتي فازت فيها بنسبة 55 % من المقاعد وانتهاء بالانتخابات البرلمانية الملغاة في كانون الاول (ديسمبر) 1991 والتي حصلت فيها على 189 مقعداً من أصل 216، ولكن هذا المسار الحافل بالانتصارات السياسية رغم قصر مدته كان حافلا أيضا بأحداث متسارعة وتصريحات نارية ملتهبة من قبل زعماء الحزب وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بلحاج حيث كانت هذه التصريحات متناغمة مع التوجه العام للحزب المبني على سياسة المطالبة والمغالبة. منذ الأيام الأولى لتأسيس الجبهة الاسلامية للانقاذ اتضح جليا بأن سياسة المطالبة والمغالبة هي التي فرضت نفسها على التوجه العام للحزب، فبعد سلسلة اللقاءات والحوارات التي كانت تدار في (رابطة الدعوة الاسلامية) بقيادة المرحوم احمد سحنون، اتضح أن هناك تيارات عديدة ومختلفة داخل التيار الاسلامي

أبرزها: السيد علي بلحاج الذي دعا الى انشاء جبهة اسلامية موحدة، أما عباسي مدني فقد اقترح اسما آخر هو (الجبهة الاسلامية للانقاذ) معللا هذه التسمية بأن الجبهة تعني المجابهة والاتساع لآراء مختلفة ومتعددة، ورفض محمد السعيد تشكيل الجبهة في البداية قبل أن يلتحق بها مع كوادره التي كانت تؤطر العمل داخل تيار البناء الحضاري (الجزارة)، كما رفض محفوظ نحناح فكرة تأسيس حزب من الأساس ولكنه عاد ليؤسس (حركة المجتمع الاسلامي)، ونفس الشيء بالنسبة للسيد: عبد الله جاب الله الذي أنشأ (حركة النهضة الاسلامية).

لا شك أن الخطابات والتصريحات التي كانت تصدر عن بعض زعماء الفيس واطاراته قد أثارت الرعب في نفوس الكثير من رموز النظام الذين عملوا كل ما في وسعهم للحيلولة دون أن يصل هذا الحزب الى السلطة، وقد تجلت سياسة المطالبة والمغالبة التي تبناها حزب جبهة الانقاذ في الكثير من الخطابات والمذكرات التي قدمت الى الجهات الرسمية، ففي المذكرة التي وجهها الحزب الى رئيس الجمهورية في: 7 اذار (مارس) من سنة 1989 والتي تضمنت البرنامج السياسي لجبهة الانقاذ ومما جاء فيها : ـ ضرورة التزام رئيس الجمهورية بتطبيق الشرعية الاسلامية ـ استقلال القضاء بغرض الحسبة ـ تحديد مجالات الاصلاح وفق جدول زمني ـ حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية مسبقة ـ اعادة النظر في سياسة الأمن، ـ الغاء الاحتكار الرسمي لوسائل الاعلام ـ وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية، وغيرها من المطالب والنقاط التي توضح بأن جبهة الانقاذ قد سلكت طريقا مطلبيا، ولكن هذا المسلك كان فيه نوع من المخاطرة وعدم الاحتساب الدقيق للنتائج، وعدم الاكتراث بالمؤامرات التي كانت تحاك ضد الجزائر ناهيك عن المشروع الاسلامي والحركة الاسلامية، ويعود كل ذلك الى كون أن هذا الحزب لم تكن له الكوادر التي بامكانها استشراف المستقبل.

وحتى وان كانت هناك بعض الاطارات الكفاءة فانه لم يعتد برأيها، والا لما ذهب الحزب الى ما ذهب اليه من راديكالية في مواجهة نظام متجذر ومتحكم في كل شيء، وأول مظاهر هذه المواجهة الخاسرة هي المظاهرات والاضراب السياسي العام الذي دعا اليه الحزب في حزيران (يونيو) 1990، حيث شلت جميع القطاعات في المدن والقرى والمداشر لمدة أكثر من أسبوع، حيث كانت المسيرات تزداد حدة مطالبة بذهاب الرئيس والحكومة ،وازدادت معها استعراضات للقوة من قبل جماعات تكون آنذاك قد خرجت من السيطرة الكلية للقيادة السياسية للحزب، وكانت هذه الجماعات مستعدة للمواجهة حيث بدأت أول فصائل الجماعات المسلحة في التشكل، وحتى وان كان بعض رموز النظام يرون مثلا بأن قادة الانقاذ كانت لهم اليد الطولى في تشكيل الجماعات المسلحة حيث يقول اللواء المتقاعد خالد نزار في مذكراته: (لقد تجسد العنف في استعراضات القوة من قبل ميليشيات يرتدي أفرادها الزي الأفغاني في المسيرات، وكانت كل هذه الميليشيات تحت امرة علي بلحاج الذي كان مقره مسجد بلكور والذي أطلق عليه مسجد كابول)، اذا كان هذا هو الرأي الغالب عند رموز النظام وحلفائهم ممن قادوا الانقلاب على نظام الشاذلي فان بعض زعماء الفيس لهم رأي مناقض حيث صرح السيد مصطفى كرطالي لصحيفة «الحياة» اللندنية الصادرة في 8 شباط (فبراير) 2000 قائلا : (الجبهة لم تكن تحضر أبدا للعمل المسلح ففي سنة 1990 ومع بداية مؤشرات التوتر في علاقة جبهة الانقاذ بالسلطة قال أحد الحضور في لقاء مع عباسي مدني : ماذا لو نحضر جناحا مسلحا للجبهة ؟ فرد عليه عباسي مدني قائلا : لو قام أناس بهذا العمل في الجبهة فكأنهم ضربوني بخنجر)، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن داخل الجبهة كانت هناك تيارات تؤمن وتمجد العمل المسلح، وحتى وان كانت قيادة الحزب قبل اعلان حالة الحصار واعتقال بعض الزعماء ضد أي عمل مسلح حيث كانت في الكثير من المرات تتدخل لتهدئة الأوضاع، ولكن وبعد حالة الحصار وتوقيف المسار الانتخابي وحملة الاعتقالات التي طالت العديد من أنصار الفيس ومتعاطفيه فان هذه القيادة التزمت الصمت ازاء العمل المسلح وحتى ازاء بعض العمليات العسكرية التي استهدفت المواطنين بل وأصبح للحزب جناح مسلح على الأ